

الإجابة النموذجية للرفابة العادية للسداسي الأول في مفاصل محاسبة مهوية وحسابات الدولة

06 نقاط

السؤال 01: الإجابة ب: صحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ :

خطأ	يلتزم كل من الأمر بالصرف والمحاسب العمومي بإعداد حساب التسيير والحساب الإداري على التوالي للوحدة الحكومية التي يشرفون عليها.	01
-----	--	----

يلتزم كل من الأمر بالصرف والمحاسب العمومي بإعداد الحساب الإداري و حساب التسيير على التوالي للوحدة الحكومية التي يشرفون عليها.

خطأ	القاعدة العامة في المحاسبة العمومية لإعداد قانون المالية هي أن تقوم الدولة بتقدير إيراداتها أولاً ثم تقوم بتقدير نفقاتها العامة.	02
-----	--	----

القاعدة العامة في المحاسبة العمومية لإعداد قانون المالية هي أن تقوم الدولة بتقدير نفقاتها أولاً ثم تقوم بتقدير إيراداتها العامة.

صحيح	تختلف عملية تنفيذ الإيرادات عن عملية تنفيذ النفقات، ذلك أن السلطة التنفيذية تكون مجبرة على تحصيل الإيرادات المسجلة بأكملها، في حين أنها غير مجبرة على صرف جميع النفقات المسجلة.	03
------	---	----

السؤال 02: من بين مبادئ المحاسبة العمومية هناك مبدأ التنافي بين مهام الأمر بالصرف والمحاسب العمومي، ويقال أنه يُسهل

04 نقاط

الدور الرقابي "لمجلس المحاسبة" على تنفيذ الميزانية العمومية، كيف ذلك؟

الجواب:

إن مبدأ التنافي بين مهام الأمر بالصرف والمحاسب العمومي يسهل الدور الرقابي "لمجلس المحاسبة" على تنفيذ الميزانية العمومية وهذا من خلال مقارنة الحساب الإداري الذي يقوم بإعداده الأمر بالصرف مع حساب التسيير الذي يقوم بإعداده المحاسب العمومي، حيث يفترض أن يكونا متطابقين بشكل تام.

السؤال 03: المادة 24 من قانون المحاسبة العمومية 90 - 21 تنص على أنه لا بد من اعتماد الأمر بالصرف لدى المحاسب العمومي.

04 نقاط

كيف يكون ذلك؟

الجواب:

المادة 24 من قانون المحاسبة العمومية 90 - 21 تنص على أنه لا بد من اعتماد الأمر بالصرف لدى المحاسب العمومي، ويكون ذلك من خلال إيداع الأمر بالصرف لنموذج توقيعه، إضافة إلى نسخة من مرسوم أو قرار تعيينه في المنصب لدى المحاسب العمومي.

السؤال 04: إن القانون 90 - 21 المؤرخ في 15 أوت 1990 يكلف الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين بتنفيذ الميزانية.

– تتم عمليات تنفيذ النفقات لدى الأمر بالصرف عبر مراحل. أذكر هذه المراحل (مع الشرح)؟ **06 نقاط**

الجواب:

تتم عمليات تنفيذ النفقات لدى الأمر بالصرف عبر ثلاث مراحل:

1. مرحلة الالتزام:

تعد مرحلة الالتزام المرحلة الأولى من مراحل تنفيذ النفقات العمومية، وحسب المادة 19 من القانون رقم 90-21 فيعرف الالتزام بالنفقة على أنه: " العمل الذي يترتب عنه إنشاء الدين"، أي أن الالتزام بالنفقة ينتج عن عمل يترتب عليه تحمل الميزانية لنفقة عمومية، ويعد الأمر بالصرف ملزماً بعدم تجاوز تراخيص، وباحترام آراء وتأشيرات هيكل الرقابة التي نصت عليها التشريعات.

2. مرحلة التصفية:

يقصد بعملية التصفية ضبط المقدار النهائي المستحق على إدارة ما بموجب الالتزام بالنفقة، وتتم هذه العملية على أساس وثائق الإثبات التي تقرر وجود دين قائم الذات بذمة الهيئة العمومية وأن ذلك الدين يمكن المطالبة بتسديده أي أنه لم يسقط الحق فيه، أو بتعبير المادة 20 من القانون رقم 90-21 " تسمح التصفية بالتحقيق على أساس الوثائق الحسابية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية".

3. مرحلة الأمر بالدفع:

يعتبر الأمر بدفع النفقة آخر المراحل الإدارية لعملية تنفيذ النفقات العمومية، وقد نصت المادة 21 من القانون رقم 90-21 عليه: " يعد الأمر بالصرف أو تحرير الحوالات الإجراء الذي يتم بموجبه دفع النفقات العمومية"، أي أن الأمر بالصرف يقوم في الأخير بإصدار الوثيقة التي يأذن بموجبها للمحاسب العمومي بتأدية النفقة وهي الأمر بالصرف وذلك على ضوء ما تم من إثبات لمبلغها، ويرفق بوثائق الإثبات التي تسمح للمحاسب العمومي من ممارسة مراقبته الخاصة.